كلمات عارية

■ شاكر الانباري
shakeralanbari@yahoo.com

تفكيك البلد

هناك نسيج لأي بلد في العالم، من دونه لا يمكن اطلاق صفة بلد عليه. ان الذي يصنع البلد مدارس موحدة المناهج، وثقافة وطنية، وتجارة بين المدن، وكهرباء وطنية، وسياسة خارجية واضحة، وجيش متماسك، وميزانية عامة، وطرق مفتوحة بين المدن، وسكك حديد تربط اشلاء البلد بمحافظاته ومدنه وقراه، وخطة عامة لتطوير هذه المدينة او تلك، ومنهج واضح لبناء الانسان، على مبادئ عامة تليق بوجوده البشري. هذا على الاقل ما نفهمه من تجارب لدول العالم المختلفة، سواء ما كان منها فيدراليا او مركزيا، جمهوريا او ملكيا. من المستغرب جدا ان يدعو بعض قادتنا الى تفكيك تلك الروابط بحجة الخوف على مصالح البلد، عبر الغاء وزارات مهمة كوزارة الزراعة مثلا، او وزارة التربية، او التجارة..الخ. فلنتخيل ان المحافظات صارت لها الصلاحية بتأليف مناهجها في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية، لكي تقدم رؤيتها الخاصة حول التاريخ القريب والبعيد، وتقدم رؤيتها حول اساليب التربية، ونمط العيش وما هو صحيح او خاطئ، الا يخرج الينا جيل، بعد سنوات، وهو لا يفقه شيئا من الهوية، او المواطنة، او الشخصية التي يفترض ان نعود اليها حين نذكر مقولة ابن البلد؟ ولنتخيل ايضا ان المحافظات بدأت بابرام عقود تجارية وصناعية، وبانشاء ما يحلو لها من مشاريع دون الرجوع الى خطط مركزية حول تجارة البلد، وضمن واقع المحافظات ومجالسها التي عادة ما ينتشر فيها وباء الفساد، والمحسوبيات، والسمسرة، والصراعات الحزبية، والارتباط بمصالح شركات ودول اجنبية، اين يمكن وضع السوق المشتركة، وهي من اساسيات الدولة؟ الا يعيدنا هذا الى تاريخ بعيد من القرون الوسطى، اعني به الاقطاعيات؟ الا تصبح كل محافظة اقطاعية قائمة بذاتها؟ وكذلك الأمر مع المطالبين بحل وزارة الزراعة، بحجة عرقلة التطور المحلي ومنعا للبيروقراطية. تخيل ان كل محافظة تزرع، وتستخدم المياه الشحيحة، وتنظم سدودها وجسورها دون اي تنسيق مع حكومة المركز، الا نجد ثمة اصواتا نشازا ستدعو ذات يوم باستخدام المياه كسلاح في تعديل حدود المحافظات أو الضغط والابتزاز؟ تلك ليست بالمزحة السمجة، نحن نشاهد اصواتا تتعالى بحناجر طائفية لتعديل هذا الحد او ذاك بين المحافظات، وتتعالى لتخوين ابناء هذه المحافظة او تلك، لتصبح التناحرات السياسية بوصلة للتعامل مع مقدرات الوطن. وكأن ما يهم هو تسجيل انتصار سياسي، وأيديولوجي، ومذهبي، ومناطقي، من قبل قوة سياسية على قوة اخرى. اما المصلحة العليا للعراق فهي آخر ما يفكر به الساسة على ما يبدو. قوى سياسية لا تألو جهدا بتجييش ابناء الطائفة، وربما ابناء الحزب، او ابناء المدينة حتى، من اجل قطع الكهرباء او الماء، او الطرق، عن مدينة اخرى، تختلف طائفيا عن السابقة، او لا تحتفل بالعيد مثلها في اليوم ذاته. كل شيء جائز في هذه المرحلة التي لم يعد ثمة ما يوحد البلد فيها الا القوى المحتلة، والسفارات الأجنبية التي اصبحت مرجعا لنا. هذه القوى، التي كانت توحدنا، وتمنع حروبنا الأهلية، في طريقها للرحيل، وترك البلد لأبنائه. الأبناء البررة، الذين لم يتفقوا يوما على أمر، سوى تفكيك البلد ونهبه!

الدفاع تتسلم أول طائرة من العقد الأوكراني المثير للجدل

خبراء يبلّغون لجنة الأمن بعدم قدرة (أن تي نوف) على حماية الأجواء العراقية

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة الدفاع أمس عن وصول أول طائرة نقل عسكرية للعراق من أصل ست طائرات، تعاقدت عليها الحكومة العراقية مع نظيرتها الأوكرانية، وفيما بيّنت أن عملية تسلّم جميع الطائرات ستنتهي منتصف العام المقبل، أكدت ان الكلفة الإجمالية للعقد بلغت ٩٩ مليون دولار.

وقال المتحدث باسم الوزارة اللواء محمد العسكري خلال مؤتمر صحفي عقده أمس بقاعدة المثنى الجوية في بغداد عقب وصول الطائرة إن "العراق تسلم، أمس، أول طائرة نقل عسكرية متوسطة، أوكرانية الصنع من طراز ان تي نوف موديل ٢٠٠٩"، مبينا أن "هذه الطائرة التي ستكون متعددة الأغراض هي من أصل ست تعاقدت عليها الحكومة العراقية مع نظيرتها الأوكرانية في آب عام ٢٠٠٩".

وأضاف العسكري أن "الأيام المقبلة ستشهد وصول طائرتين أخريين ضمن هذه الصفقة"، مشيرا إلى أن "عملية تسلم جميع الطائرات ستنتهي منتصف العام المقبل ٢٠١٢".

وأكد العسكري أن "الكلفة الإجمالية لشراء تلك الطائرات بلغت ٩٩ مليون دولار".

بالمقابل، فأن لجنة الأمن والدفاع النيابية، نقلت عن خبراء عسكريين عدم فعالية هذه الطائرات مع الأجواء العراقية التي تحتاج الى طائرات احدث وأكثر كفاءة من الممكن معها ان تحمي السماء، غير أنها ذكرت وحسب عضو اللجنة شوان محمد طه "بما أن العراق لا يمتلك أي طائرات استطلاع او مقاتلة فأننا نرحب بهذا العقد فالعراق لا يزال يعتمد على طيران الجيش وهو أمر غير صحيح".

وقال طه في تصريح لـ(المدى)، أمس "عقد شراء طائرات ام تي نوف من أوكرانيا قديم وكانت عليه عدة مشاكل عن النوعية والموديل والكفاءة وقامت الحكومة بتشكيل عدد من الوفود من اجل تغييرها"، مؤكدا "لم يحصل شيء جديد لأن الوفد الحكومي عجز في تغيير النوع".

وتابع "استمعنا الى الخبراء الفنيين العسكريين أكدوا عدم كفاءة هذه الطائرات بالنسبة الى الأجواء العراقية لعدم امتلاكها تقنية عالية على عكس ما يحتاجه العراق من طائرات أكثر تطورا".

وكانت وزارة الدفاع قد أكدت، في (٧ أيار الماضي)، أنها استدعت السفير الأوكراني في بغداد للاستفسار حول ما أشيع عن فساد في صفقة تسليح أبرمت بين العراق وأوكرانيا، داعية أي جهة تمتلك معلومات أو وثائق تثبت وجود تلاعب في الأسعار إلى تقديمها، فيما أكد السفير الأوكراني أنه لا توجد شكوك حول تجهيز هذه العقود وتنفيذها.

وأعلنت الحكومة التشيكية في ١٩ نيسان الماضي، أنها ستعرض على العراق شراء ٣٦ طائرة هجومية وعدد من طائرات الهليكوبتر الحديثة. وأكدت قيادة القوات الجوية العراقية، العام الماضي، عن سعيها لشراء نحو ٩٦ طائرة (F١٦) حتى العام ٢٠٢٠، إلا أن الحكومة أعلنت في ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٠ عدم قدرتها على التعاقد على صفقة طائرات أف ١٦ لانتهاء الصلاحيات الممنوحة لها، مؤكدة في الوقت نفسه حاجة العراق لسلاح جوي قوي لحماية سيادته.

يشار إلى أن مسؤولاً رفيع المستوى في سلاح الجو كشف في أيار الماضي أن الطيران العراقي لا يستطيع حماية الأجواء العراقية بعد الانسحاب الأميركي.

وقال قائد طيران الجيش اللواء الركن حامد المالكي في تصريح سابق لـ(المدى) إن السلاح يمتلك طائرات تصوير واستطلاع، وهو يعجز بهما عن حماية الأجواء العراقية.

وقال المالكي إن القوة الجوية لا تزال حتى اللحظة لا تملك طائرات مقاتلة، موضحا أن الاعتماد سيكون خلال الفترة القادمة على طيران الجيش الذي سيؤدي مهام الحماية الجوية حتى ٢٠١٦.

وأضاف أن مهام الطيران هي تقديم الإسناد إلى القوات البرية والبحرية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، أما حماية الأجواء العراقية فهي قاصرة على فعل ذلك، وبالتالي فأن الأمر مرتبط بالبرلمان والحكومة لعقد صفقات شراء طائرات مقاتلة.

طائرات نقل عسكرية (أرشيف)

الصدريون: سننسحب من التحالف إن حصل الأميركان على الحصانة

دولة القانون يتوقع استمرار الأحرار مع المالكي.. والحماية القانونية ستعطى بحدود العرف الدولي

□ بغداد / المدى

هدّد التيار الصدري بالانسحاب من التحالف الوطني إذا ما أصرت الحكومة ممثلة برئيس الوزراء نوري المالكي على إعطاء الحصانة إلى المدربين الأميركان، مشددا على انه سيتعامل مع المدربين كقوات احتلال على حد وصف نواب من كتلة الأحرار الصدرية.

هذا الموقف قلل من شأنه ائتلاف دولة القانون والذي أكد أن الصدريين ربما سيقبلون بالحد الادنى من الحصانة التي تتفق مع المعايير الدولية التي تتبع في جميع التعاقدات مع المدربين.

النائب عن كتلة الأحرار الصدرية، عضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب، قال "ليس من صلاحيات المالكي إعطاء حصانة للمدربين الأمريكان، مشيراً إلى أن جميع الخيارات مفتوحة أمام التيار الصدري في حال إعطاء الحكومة العراقية حصانة للمدربين من ضمنها الانسحاب من التحالف الوطني".

ونقلت الوكالة الإخبارية للانباء عن القيادي الصدري قوله "إن التيار سيتعامل مع الأميركان بأي صفة كانوا سواء مدربين أم موظفين في السفارة يتجاوز العدد المتعارف عليه". وأضاف أن ليس من صلاحيات رئيس الوزراء نوري المالكي إعطاء حصانة للمدربين الأميركان وإنما لا بد من العودة إلى البرلمان حتى نأخذ الموقف الحقيقي والصريح لقادة الكتل السياسية الذين وعدوا الشعب العراقي بإخراج الأميركان وفي حال تم التصويت على إعطاء الحصانة فأن التيار الصدري لن يتقافز على الدستور والتصويت بالأغلبية سيقوم بمعاملة المدربين كقوات محتلة.

وأشار إلى أن التيار الصدري سيكون له موقف من المالكي وجميع الخيارات مطروحة أمام التيار من ضمنها الانسحاب من التحالف الوطني ويستعمل جميع الخيارات ورقة ضغط على المالكي للإلغاء هذه الحصانة.

تأتي هذه التصريحات قبل مدة قصيرة من ذهاب رئيس الوزراء إلى الولايات المتحدة الأميركية في زيارة يتوقع فيها حسم ملف التعاقد مع المدربين وإعطاء الحصانة لهم من عدمها، وفي حال فشل تلك الحوارات فمن المتوقع ان يدخل المدربون الأميركان العراق عن طريق حلف الناتو، والذي قد يكون مقبولاً من جميع الأطراف.

الى ذلك، فالنائب عن ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي، عبد المهدي الخفاجي قال إن التيار الصدري ومن خلال مواقفه الأخيرة تبين انه ملتزم والى حد كبير بالتحالف الوطني ولا يريد الانسحاب منه.

وتابع الخفاجي في تصريح لـ(المدى) أمس "يجب ألا نستعجل المواقف وعلى الصدريين كما هو الحال بالنسبة لكامل مكونات التحالف الوطني الانتظار إلى حين انتهاء مفاوضات الحكومة مع الجانب الأميركي بخصوص المدربين ومن بعدها يتم اتخاذ الموقف"، متابعا "من حيث المبدأ فأن تحالفنا ضد إعطاء الحصانة إلى المدربين الأميركان بالسقف الذي تطالب به واشنطن"، ملمحا إلى إمكانية إعطاء هذه الحصانة ولكن بسقف قليل وقال "وفقا للمعايير الدولية وحتى فيما يتعلق بالمدربين العراقيين فأن هناك جزءت من الحصانة لا تتجاوز الـ ١٠ بالمئة يحظى بها الخبرات المشرفون على القوات العراقية وللأميركان اذا ما تم الاتفاق معهم المطالبة بها".

ويخلص النائب عن ائتلاف دولة القانون بالقول "إذا ما تم الاتفاق على هذا الأمر فالتيار الصدري سيلتزم به لانه لا يريد مخالفة الإجماع داخل التحالف الوطني كونه جزءا منهم".

تفجير ثلاثة جوامع في بغداد.. والقاعدة: ٥٠ عملية في شهر

تفجيرات ارهابية (أرشيف)

□ بغداد / المدى

وقعت سلسلة من الانفجارات أمس استهدفت ثلاثة جوامع في بغداد أسفرت عن وقوع عدد من الضحايا بين قتيل وجريح، يأتي ذلك فيما اصدر تنظيم القاعدة الإرهابي بيانا جديدا يعلن من خلاله تنفيذه سلسلة من العمليات الإرهابية خلال الشهر الماضي والتي حسب ما يدعي وصلت إلى ٥٠ عملية.

وافادت مصادر في الشرطة امس ، بأن ١١ شخصا سقطوا بين قتيل وجريح بانفجارات استهدفت ثلاثة جوامع في أبو غريب غرب بغداد.

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن المصدر قوله إن "عبوة ناسفة انفجرت، صباح امس، قرب جامع الحصوة الكبير غرب قضاء أبو غريب مما أسفر عن مقتل شرطي وإصابة جندي ومدني، اعقبها انفجار عبوة أخرى قرب جامع الرحمن بالقرب من كراج أبو غريب وسط القضاء أسفر عن إصابة خمسة أشخاص بينهم شرطيان".

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "انفجارا ثالثا بعبوة ناسفة أيضا استهدف جامع الصادق الأمين بحي الرسالة وسط أبو غريب بالتزامن مع الانفجارين الأولين، أدى إلى مقتل شرطي وإصابة اثنين آخرين بجروح متفاوتة"، مشيرا إلى أن "قوات الجيش والشرطة طوقت مواقع الانفجارات، ونقلت جثتي القتيلين إلى دائرة الطب العدلي والجرحى إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج".

وأكد المصدر أن "صلاة الجمعة توقفت في الجوامع المستهدفة".

من جانبه، فقد تبنّى تنظيم القاعدة في العراق، امس الجمعة، تنفيذ ٥٠ عملية إرهابية في العاصمة بغداد خلال الشهر الماضي. وقال التنظيم في بيان نشر على إحد مواقع التنظيم الإرهابي إن "الفصائل في التنظيم نفذت خلال شهر ذي القعدة الماضي، ٥٠ عملية في بغداد".

وأضاف البيان أن تلك العمليات جاءت ضمن ما أسمته القاعدة غزوة ذي القعدة".

وكان ما يسمى تنظيم دولة العراق الإسلامية التابع لتنظيم القاعدة قد أعلن، الجمعة الماضية، أنه أنجز المئة عملية التي وعد بتنفيذها ضمن غزوة "الثأر لأبن لادن"، لافتا إلى أن العمليات انطلقت منتصف رمضان وامتدت لشهر ونصف الشهر وبدأت معها المرحلة الثالثة من خطّة "حصاد الخير".

يذكر أن العاصمة بغداد وعددا من المحافظات الأخرى تشهد منذ شهر آذار الماضي، تصعيداً بأعمال العنف أودت بحياة المئات بينهم عدد من الضباط ومسؤولون حكوميون، في وقت تعيش البلاد أزمة سياسية تتمثل بعدم اكتمال تشكيل الحكومة وعدم الاتفاق على أسماء الوزراء الذين سيتولون إدارة الوزارات الأمنية حتى الآن.

أما في ديالى فقد أفاد مصدر في شرطة المحافظة، بأن مسلحين سلبوا ثلاثة ملايين دينار من سائق شاحنة جنوب غرب بعقوبة.

وقال المصدر إن "مسلحين مجهولين أوقفوا، فجر أمس شاحنة على الطريق الرئيس المؤدي إلى ناحية بني سعد (تحت تهديد السلاح)، وسلبوا مبلغ ثلاثة ملايين دينار من سائقها ولاذوا بالفرار".

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية فتحت تحقيقا في ملابسات الحادث، فيما أكدت أنه الحادث الأول من نوعه في ديالى خلال العام الجاري". ويعتبر الطريق الرئيس المؤدي إلى ناحية بني سعد والمعروف بطريق بغداد بعقوبة القديم من الطرق الإستراتيجية التي تشهد زخما مروريا كبيرا نتيجة كثرة المناطق والقرى التي تقع على جانبيه، إضافة الى أهميته في ربط بعقوبة بالعاصمة بغداد.

وتشير مصادر أمنية مطلعة في محافظة ديالى إلى انخفاض كبير جدا في معدلات تسليب العجلات والمركبات خلال العامين الماضيين لدرجة انه لم تسجل أي حالة خلال الفترة الماضية بسبب الإجراءات الأمنية المشددة على الطرق الخارجية.

يذكر أن محافظة ديالى شهدت أمس، اعتقال سبعة أشخاص بينهم مطلوبان للقضاء العراقي بتهم "إرهابية" وجنائية في عمليات نفذت في مناطق بعقوبة وناحية بني سعد.

■ العراقية تحذّر من تسمية الوزراء الأمنيين بعيداً عنها

وصفت القائمة العراقية تقديم مرشحي الوزارات الأمنية إلى البرلمان دون الرجوع لها بانه "بمثابة دق المسمار الأخير في نعش الشراكة الوطنية".

وقالت المتحدثة باسم العراقية النائبة ميسون الدملوجي إن "الأنباء حول نية وعزم رئيس الوزراء نوري المالكي على تقديم أسماء مرشحي وزارتي الداخلية والدفاع إلى مجلس النواب دون الرجوع الى القائمة العراقية سيكون بمثابة دق المسمار الأخير في نعش الشراكة الوطنية في البلاد".

وأضافت أن "في حال تحقق هذا الأمر فلا أعتقد مروره داخل البرلمان والمصادقة على المرشحين لان الأمر خاضع للتوافقات بين الكتل والأطراف السياسية".

وكان بعض نواب ائتلاف دولة القانون رجحوا عزم رئيس الوزراء نوري المالكي تقديم أسماء المرشحين للوزارات الأمنية الى البرلمان دون الرجوع إلى القائمة العراقية.

■ تزايد عودة العراقيين من سوريا

ذكر وزير الهجرة والمهجرين ديندار نجمان دوسكي، ان الكثير من العوائل العراقية عاد من سوريا، بسبب الأوضاع هناك.

وقال دوسكي: إن الوزارة تسعى لتسجيل العوائل العائدة من سوريا هرباً من الاوضاع الداخلية هناك، وخوفاً ممّا سيحدث مستقبلاً، مبيناً أن الظروف السورية دفعت الكثير من العراقيين الى العودة لوجود نقص بالخدمات وقضايا سياسية اخرى، وإن الوضع العراقي مستقر والأفضل في المنطقة".

وأشار وزير الهجرة والمهجرين الى أن الوزارة لا تمتلك الإحصائية الكاملة لعودة النازحين من سورياً، لانه ليس بإمكان طرح السؤال على العراقيين في المنافذ الحدودية خلال عودتهم للبلاد.

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون حسن السنيد، قد أكد أن العراق حكومة وشعباً يرفض التدخل الأجنبي بجميع أشكاله في الشأن السوري.

■ البزوني يربط الدعوة للأقاليم بضعف الصلاحيات

قال النائب عن التحالف الوطني جواد البزوني إن الدعوة المبكرة لاقامة الاقاليم من قبل مجلس محافظة البصرة عادت بالنفع على باقي المحافظات ودفع الحكومة باتجاه اعطاء صلاحيات اكبر للمحافظات.

وقال البزوني: "دعواتنا المبكرة لاقامة اقليم البصرة وإرسال طلب لحكومة بغداد من أجل اقامة اقليم البصرة ضغط على الحكومة باتجاه اعطاء صلاحيات اضافية للمحافظات وهذا ما صرحت به الحكومة المركزية".

وبين أن ضغط الإقليم سواء لأهالي البصرة او صلاح الدين او بقية المحافظات أجبر الحكومة الاتحادية على أعطاء صلاحيات أكبر للمحافظات.

واضاف البزوني: أن مجلس محافظة البصرة يستطيع تقديم شكوى ضد الحكومة الاتحادية من أجل تفعيل طلبهم الذي قدموه من قبل ٦ اشهر، الا انهم كممثلين عن محافظة البصرة ارتأوا تأجيلها لحين تهيئة الارضية اللازمة.